

فهرست
تاریخ
۱۸۸۰-۹



کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

اسم کتاب طرح النقط و نظم النقط

مصنف

مؤلف صلاح الدین سیوطی

خطی

جایی نسخ ۲۸۰ ورق

سال چاپ یا تحریر

قرن ۱۲ عدد اوراق

جزء کتب

شماره عمومی ۱۸۸۰۹ شماره خصوصی

واقف

تاریخ وقف ۱۳۴۲

طول

عرض ۱۷ شماره صفحات

موضوع

بازبین شد

تکثیر

۱۳۲۱ ش

حفظ

حسب تحقیق
بخدمت
آستان قدس
القدس و کاشف
الموقف للصواب

العلماء
مع ذلك
ما وزيادته
بم
فلم يعط احد
منه كتيبة منها

كل من كان يفتي في قوم خلسة وبعت هو الى الناس عامة وزيادته بعت الخلق الاجماع والى
المليكة في احد القولين ومنها ان كتابه م مشتمل على اشتمل على السادة والاعمال والادب
وفضل بالفضل هذه الشيخ عن الدين بن عبد السلام في كتابه بقاء السؤل في فاسخ
الرسول احرص الحديث ومنها انه اذ في الخلة كما اوتيتها ابراهيم ومن عليها الحجة فجع ربي
الحجة والحمد ومنها انه اذ في الكلام كما اوتيته موعود وزيادته الروية فجع ربي الكلام
والروية معا ومنها انه جمع له بين النبوة والسلطان عند هذه الغزاة في الاجيا وكان في
بنو اسرائيل ومساير الانبياء يكون النبي وحده والسلطان وحده ومنها ان الانبياء كان منهم
من يصلي الى الكعبة ومنهم من يصلي الى بيت المقدس فجع ربي القبلتان فضلي الى الكعبة اولا ثم وجه
الى بيت المقدس بالمدينة ثم وجه الى المدينة اخر ومنها ان كل من كان له صلاة والصبح
ادم والظهر صلاة داود والعصر ليلمان والمغرب لمعقوب والشاء يوسف فجمع
الحجزة هكذا قال الافي في شرح المسند وسبع الاسوي في شرح المنهاج لكن الثابت في
الاحاديث الصحيحة ان العشاء خصصة لم يصلها احد قبل هذه الامة فعلى هذا يكون

اوتى الخلة والمدينة

الكعبة

الصلوات الخمس
على

صحت

۱۲۶

جمعت الصلوات لادبع التي كانت متفرقة في الانبياء وادع عليهم بصلوة العشاء وامثلة ذلك
كثير وادكرناه انموذج بكتفي به لما نحن بصدقه فقلت في كتابك فوج البيت
في خصائص الحديث صدق وجمعت الشريعة والحقيقة فلم يكن للانبياء الا احداها
بدليل قصة موسى مع الخضر عليه السلام وقوله اني على علم لا ينبغي لك ان تعلمه وانت على علم
لا ينبغي ان اعلمه فقال سائل عن وجه الخفيصة في هذا وذكر ان معناه اعترض هذا الكلام
وقال انه يقضي ان غير الانبياء من يكن يعرف على الحقيقة وفي ذلك من الخدور ولا يخفى فان اولا
عن الاول يا يعرف علم الشريعة والحقيقة معا فاطنك بالانبياء قلت السائل مثل هذا لا ينبغي
اعراضا عن امانة العلم والضعيف وانما ينبغي سؤمهم فان الاقدام السقيمة تحث عنها
روية فلا بعد من ذلك اعترضنا واما هو فاحمل محتاج في سيرة الطبيب ذلك الطبيب هو
الموفق والمدرس المقرر لعاني الفاظ الكتاب لو كان كل من استشكل شيئا من عباد كتاب
بحسب سؤمهم وسقم نظره عدل لا اعترضنا الكائن غالب كتمان وعباداتهم معتزلة من
هذه الحيشة ولهذا قال الافي في خطبة الشرح الكبير وبعنا بكتفي على البندين اموال الكتاب
فيطعون في اشمال هذا الشرح على ما يشبههم ولا نظرون به فيعلمون ان السببية ان
تلك المواضع لا تتحقق من خارج بطون الاوراق والقصور في افهامهم فداوم الرجوع
الى ما يوفهم على ما يطلبون هذا اللفظ الافي وقال حجة الاسلام الغزالي في كتاب التفرقة
لو سكت من لا يعلمه قد الخلا في وقال الحافظ جمال الدين المزي في كتاب تذييل الكلام ولو سكت
عن لا يدرك اسرار وارج وقول الخطا وكثر الصواب انتهى فالاول يذوق الحق والسيمة والاذهان
الغوية والاقدام السقيمة لا اعراض سقط اول القسط ومعالطات اهل الهذيان و
الغلط ومنهم من لا يفرق بينه وبينهم مشابهة عمر في قلبه من افساد وازعة عرف الى التبديل
والتحريف والعناد فقلت المقصود ايضا معني العبد في بقها من عرضة القابل
عن اهل الدين والتي قلت نعم المقصود من هذه الخفيصة انه اذن له ان يحكم بالشريعة و
الحقيقة معا ويعمل بمقتضى كل منها خفيصة انفراد بها عن سائر الخلق اما الاوليا من امته
فليس لهم العمل بالحقيقة ولا الحكم بمقتضاها باجماع المسلمين وانما يعملون بالشريعة فقط

الكامل

ان هذا هو الحق

الذي اجمع العلم على كونه ابراهيم انه لا يجوز للحاكم ان يقتل بعبه قاله الحافظين رغبة
 اخضع النبي صلعم بانه كان له قتل من ائمة بالزمان غير بينة ولا يجوز ذلك لغير انتهى
 ولورفع البناء لوقيل غلاما ابواه مومنان واجتمع على ذلك بانه كشف له ان طبعه كان
 لقتله فضاصلكم الشرح بالاجماع لانه صالم ياذن لاحد من ائمة ان يحكم بالحقيقة
 في قتل ولا غير ولو اذ احد من ارباب الكشف ان يقتل بام دينه وسنم قابل في غير
 المسجد يمنع صحة الاقتال كما سئل ان صلاته ولم تخرج على ما يقع له من الكشف الذي
 فيه الجدران ومن الغيرة المحب لكان الاوليا وغيرهم يكفون بالعمل بالشرع وقد نص اهل
 الحقيقة على انه لا يعمل بالحقيقة وانما هو عام لا عمل فليكن لاحد من الاوليا في ذلك
 بالنبي معاذ الله واما الانبياء السابقون فقدم من نعمة الله تعالى بحكم بالشرعية فقط ويعمل بها
 كوسى عليه السلام ولم ياذن له ان يحكم بالحقيقة ولم يعمل بها وان علمها منهم من نعمة ليجوزها
 حقيقة فقط ويعمل بها كالحضر عليه السلام ولم يوزن له ان يحكم بالشرعية وان علمها بسبق الله
 من انبيائه من يشاء ما لم يمت هذا النبي بنبوة وهذا النبي بنبوة اخرى تضادها
 قال تعالى كل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وهذا ايج في ملة غيرنا اشيا حرمت في ملتنا واما
 لعكس ولم من حكم وجب في ملة اخرى وملحن فيه عن ذلك فاذا اذن الله له ان يحكم
 بالشرعية دون الحقيقة وانه لا يقتل الا لافقت لغيره باعتراؤه وبينة ولا يقتل صبيبا
 باطلاعه على انه طبعه كان واذا نفي اخر ان يقتل بالطريق المتأخر دون الاول فاني محذو
 من ذلك ولهذا ما نكر موسى عليه السلام على الحضر الاعلاء وحكا وهو القتل وما ذكر معه ولم
 يذكر عليه علما واجابه الحضر عن انكاره بقوله وما فعلت عن امرى فاذا ذكر الالف دون
 العلم واما انبياء صلعم فانه اذن له ان يحكم بهذا ولهذا خصوصية اخضع بها من بين سائر
 الخلق وفضيلة اياه الله اياها وشياد كالحديث الدالة على ذلك وهذا التقدير الذي
 قدرناه من المراد الحكم والعمل هو الذي شرح به الشيخ سراج الدين البلقيني الحديث
 قول الحضر موسى انه علم من علم الله علمه لا ينبغي لان قتلته وانت على علم علم الله
 لا ينبغي ان يقتل على ان اعلمه قتال ما خضع هذا قد يشك ان المذكور في الحديث

كيف

١٢٧

كيف ينبغي علم قال وجواب هذا حمل العلم على تنفيذ والمعنى لا ينبغي ان تعلمه ليعلم به لان العلم
 من مقتضى الشرع ولا ينبغي ان اعلمه فاعمل مقتضاه لانه مناف لمقتضى الحقيقة قال فعل
 هذا لا يجوز للولي التابع للنبي صلى الله عليه وسلم اذا اطلع على حقيقة ان ينفذ ذلك بمقتضى
 واعلم عليه ان ينفذ الحكم الظاهر الذي قاله الشيخ في الدين السبكي في تفسيره فانقله الحضر
 من قتل الغلام لكونه طبعه كان فانه هو مخصوص بذلك لان للعلوم من الشرعية لا يجوز قتل
 صغيرة سيما بين اوين مومنين قالوا ولو فرضنا ان بعض الاوليا اطلع الله على حال كاطلع
 الحضر لم يفرق قتله على ما تقتضيه الشرعية وان كان قد ورد عن ابن عباس لما كتبت فله الحد
 اليه يساله عن قتل الصبيان فكاتب اليه ابن عباس ان كنت الحضر تغفر للمؤمن من الكافر
 فاقلمه فانما قصد ابن عباس بذلك دفع حجة جنة وحالته على نفي لا يمكن وقطع طهر عن الاحتجاج
 بقضية الحضر وليس مقصوده انه ان حصل ذلك لمحو القتل فهذا العمل لا يقتضيه الشرعية لان
 الكفر ليس ناجما لان بل فيما بعد فكيف يقتل بسبب لم يحصل والقطع بان الولد لا يوصف بكفر
 ولا ايمان حقيقة وانما يلحق قضية الحضر على ان ذلك كان شرعا مستقلا عند من يرى ان الحضر
 بنى ائمة كلام السبكي فاما النبي فاذا لم يرد في ذلك يجوز كل فضيلة او تهاين من الانبياء اسالك
 ذلك الامام بدر الدين الصائبي تذكره وحديث في الاحاديث مشاهير ذلك فاجرح ابن
 الحشبة وابو يعلى التبراز في مسانيدهم واليهي في دلائل النبوة عن انس قال ذكرنا رجلا عند
 النبي صلعم تذكره واقوته في الجهاد واجتهاده في العبادة فان ابراهيم بالرجل مقبل فقال النبي صلعم
 اني اراي في وجهه شفعة من الشيطان فلما دنا سلم بفر ذهب فاختط سجدا ودق فاصلى
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقوم اليه فيقتله فقام ابو بكر فانطلق في جده صلى
 فرجع فقال وجدة يصلي فبهت ان اقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم تقوم اليه فيقتله فقال
 عليا قال ان ادركته فانطلق فيجاء قد انصرف فرجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اول قرن
 خرج من امتي لو قتله ما اختلف اثنان من امتي وهذا من الحكم بالحقيقة لانه صالم طلع على ما
 يؤول اليه امره اخر ولم يكن اذ ذلك بدلائله المحذور ولهذا فاق ابو بكر في عتقه فقتله ومثل هذا
 ما اخرج له الحكم في المستند وصح عن الحديث بن حاطب بن رجلا من ق على عبد النبي فاني

فقد ابراهيم على ان
 علم الحاضر من الولد
 فاقول الحضر اعجاز
 الاحتجاج ولم يرد ام
 الجواز والامر
 اراد ان يرد
 كان للحضر شرعا مستقلا
 ذاك على
 يقتل
 بغير
 والبر

المصيبة الشريفة وتكون الشريعة الباطنة هي العار عنها في عباراتهم بالحقيقة التاسعة صيغة
 ما كان لزيد كذا ولم يكن له كذا صيغة منع من الضرف والتنفيد والمنع من الضرف في الشيء
 انما يكون بعد العلم به فلا يتأق في المنع وهذا لم يمنع ابراهيم عليه السلام من الضرف بالحقيقة
 الا بعد غلق الامر له واطلاعه عليه فلفظ الكتاب بجوهري يعطى علم الانبياء بالامر من واهم
 من الضرف فيهما معا واذن لم بالضرف باحدهما فقط اما هذا واما هذا العاشر ان صيغة
 طريق الانبياء صيغة منع وفي اربعة وهي محضة بالافعال لان الاباحة وضدها من متعلقا
 الافعال لا الذوات والصفات كما تقر في اصول الفقه فاللفظ يعطى بمطوقة اهم متعلقا
 الضرف بالامر من معا عملا وحكما وتنفيدا وايضا لم بالضرف باحدهما فقط وليس في اللفظ
 ما يدل على العلم البتة لان العلم من الصفات التي لا يتعلق بها منع ولا اخصة ولكل من شرط طرفا من
 مبادي اصول الفقه يعرف ذلك الحادى عشر وهو ادى الوجوه ان العبادة سبقت بهمة على
 نسق ايام الحديث وصلحته ومحملة وان كان المقصود الارحج عندنا ما قد صان من المار
 الحكم وكلامنا في الخصائص الكبرى مبنى عليه لكن من ادب العلماء الرضا عن ان يأتوا في تصانيفهم
 بالجملة الماخوذة من الحديث على نسق الحديث تبركاه ونادى بامعه والثر الناس فعلا كذلك
 الشيخ ابو اسحق السيرازى في التلبيه لقوله فان كان قام من النوم كره ان يغتم بها وذلك ان
 لا يختص بالقادر من النوم قالوا ببرك الشيخ بلفظ الحديث ووقع له ذلك في علمه امكن فذلك
 اقتديت به وبامثاله وجب بالعقل من غير تصريح بلفظ الحكم وان كان هو المراد جريا
 على نسق الحديث تبركاه ونادى بامعه ولعل جميع التاويلات الموقولة في الحديث واستشر الينا
 وظهر بهذا التفسير ان معنى التركيب رجعت له في البعثة الشريعة والحقيقة اى ثبت بها
 مع العمل بكل منهما واما وجه مقتضاه وليكن للانبياء في البعثة الاحدا سما اى طريقت احدهما
 معا بل منهم من ثبت بالشريعة يعمل بها ويحكم وعندهم بالبعثة بالحقيقة يعمل بها ويحكم مع علم الجميع
 بالشريعة والحقيقة معا ولا يلزم من عدم البعثة بشئ عدم العلم به كما لا يلزم من العلم بالبعثة
 البعثة به فقد كان نبينا صلعم عالما بجميع الشرايع السابقة ولم يثبت بكنهه منها كقوله النفس
 من النوبة وفقا العين من النظر الى الحرم وجوبه ربح لجمال في الزكوة وفرض موضع

الخجاسة من البدن والنوب في قوله كل ذي ظفر واباحة النوص في اشياء اخرى فان قلت قد
 من كونه بعث بالشريعة والحقيقة مع ان ذلك مستمر في امته قلت لا بل بعثة بالشريعة
 من الممتنع في امته وبعثة بالحقيقة خاصة في نفسه لما ثبت باشياء من الشريعة خلصة
 في نفسه كوجوب الصلوة والاضحية وحريم الشعر والكتابة واباحة نكاح الزنى اربع نسخ
 الى غير ذلك تنبيه ان كان المعارض فيهم ان المراد بالحقيقة في كلامي علم النوص للفقهاء
 في الكتب التي يقول المخرجون في بعض من رجع فيه كان من علماء الحقيقة وكان من العلماء
 الجامعين بين الشريعة والحقيقة فهذا السبيل اشباهه ان بعد في زمر المجانين وان كان
 فيهم ان المراد بالكسوفات التي ترفع للاولياء ويطلعون فيها على بعض الغيبات واسرار الملوك
 فلا احد من الاولياء يداوى في ذلك احد من الانبياء معاذ الله وقد قال الشيخ تاج الدين بن
 عطاء الله الانبياء بطالعون بجواهر الامور والاولياء بطالعون بمناها وفي كناية الغنى كناية
 قال قال بعضهم اليقين اسم ورسم وعين وحق فالاسم والرسم للعلم والعلم على اليقين
 للادوليا وعين اليقين لخواص الاولياء وحق اليقين للانبياء وحقيقة حوال اليقين اختص بها
 نبينا صلى الله عليه وسلم وفي الحديث تاويل تاني وهو ان المنع في الجانبين على
 الجمع وهو في ذلك شئ حافظ العصر ابو الفضل بن حجر في شرح البخاري فقال قوله لا ينبغي لك
 ان تغلب اى جمعه وكذا قوله لا ينبغي ان اعلم اى جميعه قال وتقدر في ذلك متعين كان
 كان يعرف من الحكم الظاهر ما لا يغنى بالكلف عنه وهو من كان يعرف من الحكم الباطن ما ياتيه
 بطريق الوحي قال القرافي في شرح مسئلة قوله ان عبد الله لم يجمع البحرين هو اعلم منك اى احكام
 ووقايح مفصلة وحكم توازن معينة لا مطلقا بل قول الحضرة لوسى انك على علم علمك الله
 لا اعلم انا وانا على علم علمي الله لا تغلب انت قال وعلى هذا فيصدق على كل واحد منهما انه
 اعلم من الآخر بالنسبة الى ما يعلمه كل واحد منهما ولا يعلم الاخر قال الحافظ بن حجر وفي رواية النسا
 ان عبد الله من عبادى آتية من العلم ما لم اوتك اننى فان قلت فان في هذا التاويل هل ثبت
 المحصورة للنبى صلعم قلت بلى ولكن لما اقصه بالعبارة ووجهه ان يقال لبعض ان جميع
 كل الشريعة وكل الحقيقة وغير من الانبياء اما ان تجزم كل الشريعة وبعض الحقيقة وكل الحقيقة

وبعض الشريعة ولم يجمع جميع هذه وجميع هذه الاله وكن انما سقت الكلام لتفصيل
المصدر بذكرها وهو الحكم بالامر من معا والتفصيل بها وطراقة بيان العلم بديل بسيط
ذلك في الخواتم الكبرى وابر حديث المصلي والسارق شاهدين على ذلك حاشا
ولو خطر سلك من الناس من هذا الفهم السي والمادة كنت عبرت بقول جميع بين
والجهرين وبين الحكم بالشرعية والحقيقة واسطق ايراد الحديث فكان كل احد منهم القصة
ومفتح للمادة ولا يتبس على الغبي البليد والجاهل الغبيد والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
والله المراجع والمالك وصلى الله على سيد محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الرواية من الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى هذا
خبر جمعت فيه الاستعداد التي عقد فيها سقى من الاحاديث والاثرات **بسم الله** بالارزها
وله فوائد منها الاستدلال به على شرف الحديث في الصدور الاولى وصحته وقد وقع ذلك
لجاجة من الحديث ومنها ابراهه في مجالس الاملا ومنها الاستدلال به في فن التدبير في انواع
ولا فتناس والاستجمام قال المعاني بن ذكرى في كتاب المجلس والانس حاشا محمد بن يحيى
الصولي حديثا محمد بن المنهال يزيد بن دبع قال ما ابت باعد روح بن قاسم في حديث روح
عن سميل بن اوصالح عن ابي بصير عن ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القلوب
جنود مجندة فما تقارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف قال يزيد فقال ابو اسحاق
لانا شرح وساجعل هذا الحديث منطوقا بغير قلت فيه فان قلت ذلك فحينئذ به فحاشا
فانشد في ما قبله فقال اجابته في الكلف ومن كلف به جاف كما تصف وكان في الحديث ان
لجوا ان محمد بن ابي خريضا القاص والسلف ان القلوب لا تخبر مجندة الله في الارض **هذا**
تفرق فاما تناكر منها اختلف وما تقارف منها ائتلف وهو تلف اخبره ابن العساکر
واخرج الشرازي في الاقارب والحافظ ابو بكر الخطيب في تاريخ بغداد والحافظ ابو القاسم عمار
في تاريخ دمشق عن محمد بن شجاع الامر قال دخلت على امير المؤمنين المتوكل وبن يديه
نضر بن علي الحنصلي فجل نضر بن علي المتوكل على الرق ويدرج الرق ويوصيه فالتفتا المتوكل

المطوي

الحي من اكم القاصي فقال له يا حي انت حديثي عن محمد بن عبد الواحد عن سيفان عن الاحفش
موسى بن عبد الله بن يزيد عن عبد الرحمن بن هلال عن جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال حرم الرفق حرم الخير ثم استأب قول الرفق من والا ناسعادة
فاستاذن في دفع ثلاث بخا حال اخبر في حرم تغير روية والنك وهن ان اردت
سراحا وقال البهقي في شعب الايمان عن النضر بن شميل قال كنا في يونس بن جبيل
فتسأله عن خبر ساجد في حديثه هذا الحديث فقلت حديثا طمخ من عمرو بن عطاء عن ابي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا هريرة ذرفيتا ترذ حبا فان ذابوا
بن حبيب وقال في هذا الخبر اعني زيارت الصدوق بركا كنوب استجده ان الصدوق
يملكه ان لا يزال البرك عندك وقال اقل زيارته الاجاب ترذ عنهم فربا فان المصطفى في
ترذنا ترذ حبا وقال ابن عساکر في تاريخه عن عدي بن حاتم الطائي قال كنت عند علي بن
ابوطالب اذ وردت عليه ربيعة بن عثمان بن عفان خطب حتى علمي كقارضي في بنا وابدري
عنا باقا مملات رحبا فاولا فلوب العالمين باسرها لما تركت من معانة قلبا فاما
السليمي حسن مر فان الكواكب انما افسد الحبا وقد قال في بعض الاقوال قابل ارادته العقب
وطريد العنا اذا شئت ان تقلى فرضا بعا وان شئت ان ترذ حبا فرذ حبا **واخرج**
ابن عساکر من طريقه عن ابي الصهباء قال مررت بابو هريرة وهو مستلق واصبع راسه
واحد رجله على الخري وهو يتعق ويقول لما رايتك حيا والحي اعيد صبا عرضت لا
بملالة حدثت ولا استحدثت ذنبا الا ان لا يغيبنا نذر وعلى الايام حبا ونقول من نذرنا
صنوا ابن داودا وقال الخطيب في تاريخه حديثي الا هو سمعت عيسى بن علي بن عيسى الويزي يقول
استدخنا ابو بكر بن عجاذه عن محمد بن يحيى لا يصح من فضيحة عايد ان العبادة يوم اترقي
مل سلة عزاله وادع الاله لا واقعد بقدر فراق بين جلس من نذرنا احاد امت مودة وكان
ذا الصلح الحليلين واخرج الشرازي في الاقارب من طريق ابي محمد عبد الرحمن بن حمزة ابن عمرو بن
اعين الخري قال حاشا في حديثي انه سمع فبينة ابن مسلم يقول نذرنا ترذ حبا قال ابو محمد
قال حدي عمرو بن اعين بنينا وقال في هذا المعنى اذا شئت ان تقلى فذموا ترذ ان شئت ان

اجعلت بغيره الصلح موضعاً وقال بعد **ادابها** معرفة الرجال ومعاشهم على حسب ما يتفق من
 الاستحقاق في القبول والرد **ادابها** التردد الى الاخوان بالاصطناع اليهم والصلح عنهم عما قاله الله
 راس العقل بعد الدين النور الى الناس واصطناع المعروف الى كل برو فاجر **وس** **ادابها**
 ان يدوم ولا يفرغ على حسن العشرة وان وقت بينهم وقتاً ونقراً فلا يترك كرم العهد ولا يشبه
 الاسرار التي يعلمها في ايام اخوته منه وهذا ما انتهى اليه الناس هذا الكتاب والله الموفق للصواب
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 الحمد لله الذي جعل العلم والدين على عباده الدين اصطفى **قال** العلماء
 خصائص النبي صلى الله عليه وسلم انهم جميع دين كما اوتيته الانبياء من محبات وفضل بل جميع ذلك في غير
 بل احسن كل نوع وقالوا ايضا ما اوتي احد من الانبياء فضيلة الا اوتي منها زيادة ثم
 غيره ولهذا قال الشيخ بعد الدين من حيث في كتاب النجاشي اشرف المناقب ولم يعط احد
 من الانبياء فضيلة مستفادة الا وقد اعطاه منها زيادة وعد ذلك من كثر من كان
 كل من كان يفتي في قوم خلسة وبغت هو الى الناس عامة وزيادته بعض الحق بالاجماع والى
 الملكية في احد القولين ومنها ان كتابه مشتمل على ما اشتملت عليه التوراة والانجيل والارباب
 وفضل بالفضل على هذه الشيخ عن الدين بن عبد السلام في كتابه بداية السؤل في ما يخص
 الرسول اخر من الحديث ومنها انه اوتي الخلة كما اوتيتها ابراهيم ومنه عليه الحجة فجمع بين
 الحجة والخلة ومنها انه اوتي الكلام كما اوتيته موسي ومنه عليه الرواية فجمع بين الكلام
 والرواية معا ومنها انه جمع له بين النبوة والسلطان عد هذه الغزالي في الاحياء وكان في
 بني اسرائيل مساير الانبياء يكون النبي وحده والسلطان وحده ومنها ان الانبياء كان منهم
 من يصلي الى الكعبة ومنهم من يصلي الى بيت المقدس فجمع له القبلتان فصار الى الكعبة اولى ثم وجه
 الى بيت المقدس بالمدينة ثم وجه الى المدينة اخر ومنها ان كل من كان له صلاة فالصلح
 ادم والظهر صلاة داود والعصر سليمان والمغرب يعقوب والاشيا يوسف فجمع
 الحشره هكذا قال الرازي في شرح المسند ونسبه الاسنوي في شرح المنهاج لكن الثابت في
 الاحاديث الصحيحة ان الغنا خبيثة لم يصلها احد قبل هذه الامة فعلى هذا يكون

طرح الشك في نظر القاطن

بحث في الدين بالاجماع

اوتى الخلة والنبوة

الكعبة

صلوات الخصال للشيخ
على

محمّد

جمعت الصلوات لادب التي كانت متفرقة في الانبياء ورااد عليهم بصلوة الغنا وامثلة ذلك
 كثير وما ذكرناه النموذج يكفي به لما نحن بصدقه **قال** قلت في كتابنا في وجع الببت
 في خصائص الحديث بصدق وجمعت الشريعة والحقيقة فلم يكن للانبياء الا احداها
 بدليل قصة موسى مع الحضرة عليهم السلام وقوله في علم لا ينبغي لك ان تعلمه واستعلم
 لا ينبغي ان اعلمه فقال سابل عز وجهه الخبيصة في هذا وذكر ان معناه اعترض هذا الكلام
 وقال انه يقضي ان من الانبياء من كان يعرف على الحقيقة وفي ذلك من المحذور ولا ينبغي ان لا
 من الاوليا يعرف علم الشريعة والحقيقة معا فاطنك بالانبياء قلت السائل مثل هذا لا ينبغي
 اعراضا عن امانة العلم والضعيف والمايوس سؤمهم فان الاقدام السقيمة تحزن عنها
 روية فلا بعد من ذلك اعترضوا واما هو فاحمل يحتاج في سيرة الطبيب ذلك الطبيب هو
 الموفق والمدرس المقرر لعلى الفاظ الكتاب لو كان كل من استشكل شيئا من عباد كتاب
 نجس سوفهم وسقم نظره عد ذلك اعراضا الكائن غالب كتب الناس وعبادتهم معتزلة من
 هذه الخبيثة ولهذا قال الرازي في خطبة الشرح الكبير وديا يفتقر على البنديين امور الكتاب
 فيطعون في اشغال هذا الشرح على ما يشفهم ولا نظرون به فيعلمون ان السبب في ان
 تلك المواضع لا تتحق شرعا يورع بطون الاوراق والقصور في اجناسهم قد وادهم الرجوع
 الى من يوقهم على ما يطلبون هذا اللفظ الرازي **قال** حجة الاسلام الغزالي في كتاب التفرقة
 لو سكت من لا يعلمه قد خلا في وقال الحافظ جمال الدين المزي في كتاب تذبذب الكلام ولو سكت
 عن لا يدرك الاستراح وراح وقد الخطا وكثر الصواب انتهى فالاولى بذي العقول السليمة والاذهان
 القوية ولا فهم السقيمة الاعراض عن سقط اول القسط ومعاطيات اهل الهدى ناز و
 الغلط وصرفهم الى حيزه ومنهم من ساء به عمن في قلبه من افساد وشرعة عرف الى البديل
 والتحريف والعنا **قال** قلت المقصود ايضا معنى العبارة ليقها من له عرضة القابل
 عن اهل الدين والتي قلت هم المقصود من هذه الخبيصة انه من اذن له ان يلجج بالشريعة و
 الحقيقة معا ويعمل بمقتضى كل منها خبيصة افرد بها عن سائر الخلق ما لا وليا من امته
 فليس لهم العمل بالحقيقة ولا الحكم بمقتضاها باجماع المسلمين ولما يعلمون بالشريعة فقط **قال**

الكامل

فقال اقلوه فقالوا انه سرق قال فاقطعوه ثم سرق ايضا فاقطع ثم سرق على عبد الله بن بكر فاقطع
 ثم سرق فاقطع حتى قطعت قوائم ثم سرق الخامسة فقال ابو بكر كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اعلم بهذا حيث امر بقتله اذ هبوا به فاقطعوه فقتلوه فامرهم بقتل هذا السارق ولا
 من الحكم بالحقيقة ولهذا روجه الصحابة وقالوا انما سرق وحده السارق في الشريعة
 انما هو الغنم لا القتل ولكنكم اطلع على حقيقة هذا الرجل وانه يستحق القتل في الباطن فامرهم
 بهذا انفذ ابو بكر امرهم فيه لما سرقوا الخامسة ولا فاسارق لا يقبل في الشريعة لاني الخامسة ولا
 غيرها لما فعل الخطابي الاجماع على ذلك ومن حكمه بالشريعة وبالحقيقة معا قوله في الولد المدعى هو
 يا عبد بن زعمرة الولد الغراش والقاهر الجري واجتنب منه يا سودة فلم ترم سودة فظنكم للولدا
 بالفرش على اهل السراة وامرهم سودة اخية بالاجتناب عنه بالحقيقة لا ملاذعة على باطن الامور
 ونسبة مرغوبة وابية وانقطاعه عن سودة وورعته ولو اختلف كان في بلاد قضي به للفرش
 لم يحجب عنه اخية وامكان الشبه للآخر ظاهرا ومن حكمه بالحقيقة ما اخرجهم الطبراني في معجمه
 عن زيد بن ثابت قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هذا الذي سرق هذا البعير
 مني البعير ساعة وانضته رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال الرجل انضته عنده فان البعير
 شدد عليك انك كاذب في مسندك الحاكم من حديث بن عمر قال شكى امرأته النبي صلى الله عليه وسلم
 فانه سرق ناقة فقالت الناقة من خلف الباب الذي بعثت بالكرامة ان هذا ماسرقة في ملكه
 احدهم سواه وقد وردت احاديث مرفوعة موقوفة ان ابراهيم عليه السلام اوردى ملكوت
 السموات والارض اراد ان يعمل بمقتضى الحقيقة فنهاه الله عن ذلك ^{فقال} فان قلت فهل
 لا كانت العبادة وجميع ديني بالحكم بالشريعة ولم يكن للايمان الحكم باحاديث كان يسارع في
 الغنم الفاسد قلت ذلك لوجوه احدها ان الكتاب مبني على الجواز والاختصار ولهذا لم يسقط
 لم اورد به كمال الغنم بل حذف منه الفاظا طلبا للدخول في الثاني اذا الكلام يعطى جوهه ومنظره
 ان يراد الحكم الا العلم لانه سبق لبيان ما بعث به من وانه لما كانت بعثه عامة من حيث المعنى
 فيه فبعث بعمل يحكم بالشريعة والحقيقة معا فكان ذلك ملحوظا من مسطور اللفظ وجوهه الثالث
 ان اللام يعطى ذلك حيث عني بما لم يعنى به في فان العلم انبغى من اللام لانه كما عرفت في

كالغرف له وبالجملة العمل والحكم تشبه التملكيات فكانت باللام انبغى ولهذا يقال لفلان العمل
 بكذا وليس له العمل بكذا وله الحكم بكذا وليس له الحكم بكذا ولا يقال له العلم بكذا وليس له العلم بكذا وهذا
 استشكل لفظ الحديث فان العلم المذكور في الحديث ليس بالانبغي علمه حقا اخرج الى ان لا يفتقد
 كما تقدم في كلامه البليغ في الرابع ان الجملة المعطوفة عليها تشد الى ذلك وهو قول جميع بين
 القبلتين والخيرين فان المقصود فيهما الجمع من حيث العمل بل لا يرب لاسم حيث العلم فكذلك المعطوف
 الخامس ان لفظ العلم لم يذكر في هذه الجملة وما كان الاعتراض متناهي الوصل والعباد بالله لم
 يكن الا انما يعلمون الا احدهما ومعاذ الله ان يقال ذلك او يحظر بالبال فليت شعري ما الذي
 سوغ لهذا المعتض ان يعترض على لفظ لا وجود له في العبارة فان زعم انه قد روى عن المعتض
 عليه في الذي سوغ له تقدير اللفظ الفاسد وهذا قد راد اللفظ المناسب الذي يعين تقديره
 السادس ان قري بنديل قصة موسى مع الخضر يرشد الى ذلك فان موسى لم يكن على الخضر ذلك
 العلم وانما انكر العمل والحكم بمقتضاه السابع ذكرى في الخصائص الكبرى حديث المصلي الذي
 امر بقتله وحديث السارق الذي امر بقتله مستشهد بما على ذلك يرشد الى ان المقصود بالحكم
 والعلم لا العلم والخصائص الصغرى مختص من الكبرى فما كان من الصغرى وخير ابدى فيه
 على البليد يطلب شرحه وبما من الكبرى النام ان العقل والنقل يرشد الى ان المقصود
 بالحكم والعمل لا العلم لان من السخيل ان يحظر بالعاقل ان من الايمان من لا يحصل له علم الحقيقة
 كيف والوحي ياتيهم صباحا ومساء وقد اطلع عليها من هو دونهم بكنية فاشد من ذلك استحالة
 ان يحظر بالاسلم ولا كتابي فلما كان ذلك من السخيل كان العقل يرشد الى المراد بالحكم
 دون غيره باذن الله لئلا يحكم بمذاولم ياذن له بالحكم بالاخر مع علمه بالامرين كاد وقع لا يراهم
 عليه السلام حيث اراه ملكوت السموات والارض وجلالة الامر سره وعلايته فلم يخف عليه شيء من
 اعمال الخلاق فلما اراد ان يعمل بمقتضى ذلك منها الله تع عنه كذا ورد في الحديث على الحكيم
 سبي الحقيقة المادون لئلا يها في الحكم بها شرعية حيث قال مجمله قضية الخضر على ان ذلك كان
 شرعا مستقلا وحديثه يقال في الخصوصية ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن له ان يحكم بما
 يشاء بين الناس والظاهر والمظنة المعبرون بكل واحد منهما طائفة من الايمان فجمعها شرعا

احداث من الاشياء من احداث
 هذا المخطوطة